

تاريخ الإرسال (2016/04/26)، تاريخ قبول النشر (2016/04/09)

د. إسكندر رحوم نشوان^{1*}
د. عصام وحود الطويل²

1 قسم المحاسبة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
2 قسم المحاسبة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: dr.iskandar@nshwan.com

تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية
المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات
-من وجهة نظر الخبراء-

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات - من وجهة نظر الخبراء - وتكونت عينة الدراسة من (135) خبيراً، منهم (63) محاسباً قانونياً، و(72) محاسباً ومديراً مالياً، مدرجون لدى جمعية رجال الأعمال، وجمعية المدققين بالمحافظات الجنوبية، واستخدم الباحثان قائمة استقصاء لجمع البيانات، وقد أظهرت نتائجها وجود تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية، وتأثير الأزمة على مستقبل صدق المعلومات بنسبة (93.4%)، وتأثير الأزمة على مستقبل قابلية تحقق المعلومات بنسبة (95.4%)، أما تأثير الأزمة على مستقبل حيادية المعلومات بنسبة (93.8%)، وكذلك تأثيرها على مستقبل قابلية المعلومات للمقارنة بنسبة (94.8%)، وتأثيرها على مستقبل اتساق المعلومات بنسبة (93.2%).

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات المختلفة بتحسين كفاءة أنظمتها المحاسبية وفعاليتها، وكذلك إعداد تقاريرها وقوائمها المالية وعرضها للاستخدام العام دون تحيز، إضافة لمراعاة أن تكون المعلومات صالحة للمقارنة ومتسقة مما يساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتصلح أساساً لترشيد اتخاذ القرارات، مما يُمكن الشركات من مواجهة الأزمات والتغلب عليها.

كلمات مفتاحية:

الأزمة المالية العالمية، موثوقية المعلومات المحاسبية، ترشيد اتخاذ القرارات.

The Impact of Global Financial Crisis on the Future of Accounting Information Reliability to rationalize decisions making -Experts Point of View-

Abstract

This study aims to identify the impact of the global financial crisis on the future reliability of the accounting information to rationalize the making of decisions expert perspective. Study samples consisted of (135) individuals, (63) of them were auditors, while (72) were accountants and financial managers working at firms listed on the Palestinian Businessmen Association in Gaza, the results showed a negative impact of the global financial crisis on the future reliability of the accounting information where the impact of the crisis affected the faithfulness of the information rate by (93.4%), and where that impact affected the check information verifiability rate by (95.4%), while the impact of the crisis on the neutrality of the information was increased by (93.8%), as well as was the impact on the comparability of information, composition (94.8%), and the consistency (93.2%). The study recommends that the attention of the various firms should improve the efficiency and effectiveness of accounting systems, and prepare financial statement to public use, it recommends taking into account that the accounting information is consistent and valid for comparison to provide the ability to predict the future events, and serve as a basis for rationalizing decision-making, thereby the firms can fence the crises.

Keywords:

Global Financial Crisis, Accounting Information Reliability, rationalize decisions making.

مقدمة الدراسة

أثناء الأزمة أدى إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن مسببات حدوث الأزمة المالية العالمية عديدة، وقد شكل انتشار الفساد المحاسبي أحد أسبابها، وتمثل ذلك في اتباع قواعد وأساليب محاسبية غير علمية وغير مهنية، نتج عنها تقديم معلومات مالية غير كافية وغير ملائمة، حيث لا يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق فيها عند اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

ويرى الباحثان أن الأساس الذي أدى إلى هذه الأزمة هو عدم وجود موثوقية في المعلومات المحاسبية التي تستند إليها عملية اتخاذ القرار، وتعرف موثوقية المعلومات المحاسبية بأنها تلك المعلومات النوعية والكمية، والتي تتسم بالخلو من الأخطاء الهامة والتحيز، والتي يُمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتسم موثوقية المعلومات المحاسبية: بالصدق، وقابلية التحقق، والحيادية، وقابلية المقارنة، والاتساق.

مشكلة الدراسة:

تعرضت الأسواق المالية على المستوى الدولي والإقليمي والعربي إلى الارتباك والتأزم نتيجة الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع مستوى الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية في مهنة المحاسبة ومخرجاتها، وذلك نظراً لضعف محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، إضافة لافتقارها لخصائص الجودة.

كما أظهرت هذه الأزمة مستوى ضعف الأنظمة المحاسبية المطبقة في كثير من الدول بشكل واضح، حيث تبين أن الأداء المحاسبي فيها تضمن ممارسات محاسبية غير مهنية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مصداقية وموثوقية فيما تنتجه هذه الأنظمة من معلومات مالية تكون في كثير من الأحيان مضللة، ولا تصلح أساساً لاتخاذ القرارات.

وانعكاساً لما أحدثته هذه الأزمة من تأثيرات سلبية امتدت خلال فترة قصيرة إلى معظم دول العالم، فإنه لا يمكن اعتبار فلسطين بمنأى عن التداعيات السلبية لهذه الأزمة حتى وإن كان

تعدّ الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام (2007) واشتدت في عام (2008) من أسوأ الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد العالمي وأخطرها، كونها بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية التي "يحتل اقتصادها مكانة متميزة على المستوى الدولي، حيث تمثل التجارة الخارجية لها أكثر من (10%) من إجمالي التجارة الدولية" (المناصير وآخرون، 2009م، ص3)، كما تُعدّ أسواقها رائدة الأسواق المالية العالمية، لذا فإن أي مخاطر تتعرض لها هذه الأسواق لا بد وأن تنعكس نتائجها على باقي الأسواق سواء أكانت على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وقد تجلت آثار هذه الأزمة في "إعلان عدد كبير من البنوك الأمريكية عن إفلاسها خلال فترة قصيرة، بعد ذلك انتقلت آثار هذه الأزمة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، كما تراجعت العديد من البورصات والأسهم في العديد من البلدان العربية والعالمية". (العجمي، 2011م، ص3)

هذه الحالة أثارت جدلاً واسعاً وتساؤلات كثيرة حول أسباب تلك الأزمة، ونالت اهتمام العديد من الكتاب والباحثين والمهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية، فقد رأى البعض بأنها تعود إلى "طبيعة النظام الرأسمالي القائم على أرباح خيالية تتحقق في الأساس من المضاربات" (عبد الله، 2008م، ص72)، في حين بينت نتائج دراسة (عبود، 2009م، ص24) وجود أسباب مركبة ومتنوعة تقف وراء حدوث الأزمة، منها سياسية، وأخرى اقتصادية، ومحاسبية، وأخلاقية، وقانونية، كما كشفت دراسة (Cuza, 2011, p. 16-22) عن "وجود دور للمحاسبة في اندلاع ونشوء الأزمة من خلال التلاعب في الحسابات، وتقديم معلومات وتقارير مالية غير صحيحة"، كما أشارت دراسة (البصيري، 2009م، ص26).

بأن ما حصل من انهيار اقتصادي وأزمة مالية عالمية كان نتيجة "كمية المعلومات المغلوطة التي أظهرتها ميزانيات الشركات العملاقة والبنوك التجارية، والتي في ضوئها تم اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاطئة"، كما أشار (الزيات، وخرابشة، 2013م، ص407) أن "استخدام المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة

- الكشف عن تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1- الحاجة إلى كشف وتبيان دور الأزمة المالية العالمية في حدوث تراجع مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي التقارير المالية في فلسطين.

2- تتميز فكرة البحث في حادثة موضوعه، والتي تفتقد إليها المكتبة الفلسطينية في الوقت الراهن، كما أنها تعرض إحدى أبرز القضايا والتحديات الرئيسية المتمثلة في إضافة علمية في مجال موثوقية المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الفلسطينية.

3- تقدم آفاقاً جديدة للكتاب والباحثين، وكل من لديهم اهتمامات بتحليل واقع الأزمة المالية العالمية للقيام بدراسات وأبحاث جديدة تكون أكثر عمقاً وتخصصاً في تلك الأزمة.

حدود الدراسة:

- الحد الزمني: 2016

- الحد البشري: مجموعة من الخبراء في المجال المالي، وهم: المحاسبون والمدراء الماليون العاملون في الشركات المدرجة لدى جمعية رجال الأعمال الفلسطينية في غزة، ومدققو الحسابات المدرجون في سجلات جمعية مدققي الحسابات القانونية (فرع غزة).

- الحد المكاني: اقتصر تطبيق البحث على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وعدم شمول العينة للضفة الغربية نظراً للمعوقات التي يقيّمها الاحتلال الإسرائيلي في التنقل بحرية بين جناحي الوطن.

- الحد الموضوعي: يقتصر الحد الموضوعي على الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على موثوقية المعلومات المحاسبية، والتي تتكون من (صدق المعلومات، وقابلية تحققها، وحياديتها، وقابليتها للمقارنة، وثباتها).

تأثيرها يظل محدوداً أو غير مرئي بسبب ضعف البنية الاقتصادية، وضعف دور سوق المال فيها لكنها تتأثر بما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية، كما أن حدوث الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي استلزم إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول طبيعة هذه الأزمة من منظور محاسبي، خاصة في ظل استمرار تداعياتها السلبية حتى وقتنا هذا، وانعكاساً لذلك فإن هذه الأزمة وضعت مهنة المحاسبة ودورها المتمثل في تزويد المنشآت والمؤسسات بالبيانات والمعلومات التي تشكل العمود الفقري لاتخاذ القرارات المختلفة أمام تحديات لم يسبق وأن تعرضت لها المهنة. لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية؟

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية؟

2- ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية؟

3- ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية؟

4- ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية؟

5- ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية.

- بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية.

- الوقوف على تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية.

- التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

المصطلحات الإجرائية:

قام الباحثان بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

1. **الأزمة:** "هي موقف أو حدث، أو حالة تخرج عن المألوف، وتؤدي إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم، ويمكن أن تنشأ الأزمة بفعل الطبيعة، أو بفعل إنسان، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها". (إبراهيم، 2003م، ص 27)
2. **الأزمة المالية العالمية:** "هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية، التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك" (عواد، 2010م، ص 9)
3. **المعلومات المحاسبية:** تلك المعلومات النوعية والكمية التي يتم تقديمها لمتخذي القرار، والجهات المستفيدة منها، حيث يتم ذلك بشكل دوري أو استثنائي بهدف مساعدتهم على دراسة الحالة ومناقشتها، ومن ثم التصرف باتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعزز من مصداقية المنشأة وترفع من مستوى أدائها أو ربحيتها، وتحقيق أهدافها المنشودة. (المسحال، 2014م، ص 45)
4. **الموثوقية:** تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. (أبو نصار، حميدات، 2009م، ص 8-10)
5. **موثوقية المعلومات المحاسبية:** هي تلك المعلومات المحاسبية النوعية والكمية، والتي تتسم بالخلو من الأخطاء الهامة والتحيز، والتي يُمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتسم موثوقية المعلومات المحاسبية: بالصدق، وقابلية التحقق، والحيادية، وقابلية المقارنة، والاتساق.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مفهوم الأزمة المالية العالمية:

تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهات نظر عديدة، فقد عُرِفَت الأزمة المالية بأنها "الاختلالات الأساسية في الأسواق المالية التي تتميز بالانخفاض الحاد في أسعار الموجودات والفشل للعديد من المنشآت المالية وغير المالية" (Mishkin & Eakins, 2000, p. 409)، كما تمَّ تعريفها بأنها "الارتباك والاختلال في انتقال الأسواق المالية إلى مستوى الأزمة عندما يقاوم ويرفض تدفق الائتمان إلى الأشخاص ومؤسسات الأعمال، وأن الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات يتأثر سلباً". (Jicling, 2008, p. 2)، وعرفها (عواد، 2010م، ص 9) بأنها "التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام (2007) بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك"

أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي:

تعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين حول أسباب الأزمة المالية العالمية في العديد من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بدراسة الأزمة وتحليلها من منظور محاسبي، وقد تمثلت أهمها فيما يلي: (العجمي، 2011م، ص 31-39)

- أولاً: ضعف آليات الحوكمة وإدارة المخاطر.
- ثانياً: التوسع في تطبيق القيمة العادلة استناداً للحكم الشخصي.

وسوف يتم تناول كل منها بشيء من التفصيل.

أولاً: ضعف آليات الحوكمة وإدارة المخاطر:

لقد اتسم تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات بالضعف، وذلك للأسباب التالية:

1- عدم الالتزام بآليات الحوكمة:

الاتجاه الأول: الآراء التي لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:

هذه الآراء قد دافعت عن استخدام القيمة العادلة، وأرجعت حدوث الأزمة لأسباب أخرى، وفي هذا السياق أكدت دراسة (Barlev & Haddad, 2003, p. 383-415) بأن أسباب انهيار شركة Enron ليس بسبب استخدام القيمة العادلة، وإنما إلى وجود قصور في التطبيق، إضافة إلى عدم ملاءمة النظام الرقابي لطبيعة عمل الشركة، وفي ذات السياق أشارت دراسة (Trussel & Rose, 2009, p. 26) بوجود مبالغة في حجم الانتقادات الموجهة لدور القيمة العادلة باعتبارها سبباً في الأزمة المالية العالمية، حيث يوجد أسباب أخرى متنوعة لحدوث الأزمة.

الاتجاه الثاني: الآراء التي تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:

لقد انتقدت هذه الآراء استخدام القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية إلى تطبيقها، حيث بينت دراسة (Haldeman, 2006, p. 14) وجود أثر لاستخدام القيمة العادلة على التقارير المالية لشركة Enron، مما يشير إلى وجود غش وتلاعب في محتوى المعلومات المالية الواردة إليها، وتؤكد ذلك عند فحصها حيث إنها لم تعبر عن الأداء المالي الحقيقي للشركة، كما وجهت الدراسة انتقاداً إلى أداء المحاسبين لكونهم غير مؤهلين للحكم على القيم العادلة للأصول والخصوم، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Benston, 2006, p. 465-484) بأن سبب أزمة شركة Enron يعود إلى تطبيقها محاسبة القيمة العادلة، مما ترتب عليه عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في تقاريرها المالية. وترتيباً على ما سبق، يمكن استخلاص أن آراء ومواقف الكتاب والباحثين عن القيمة العادلة مثيرة للجدل، فكانت متباينة ومختلفة، حيث اعتبر فريق منهم أن القيمة العادلة كانت السبب في تأجيج الأزمة، بينما هناك فريق آخر دافع عن القيمة العادلة وأكد بأنها ليست السبب في إشعال فتيل الأزمة، ولهذا فإنه يصعب إعطاء رأياً واضحاً حول القيمة العادلة بأنها قد كانت أم لم تكن سبباً في حدوث الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الجانب أشارت دراسة (Mardjono, 2005, p. 272) بأن الانهيارات المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب عدم الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة بصورة سليمة.

2- ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية على فعالية آليات الحوكمة:

وقد تمثلت نواحي الضعف في البعد الرقابي لهيكل الملكية في انخفاض مستوى أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وفي هذا السياق كشفت دراسة (Erkens et al, 2009) عن وجود أثر لتكوين وهيكل مجلس الإدارة في التسبب بالوقوع في أزمات مالية إذا كان هذا المجلس لا يؤدي دوره، كما فسّر (Kanchel, 2007, p. 740) سبب الضعف في نظام الحوكمة إلى الوظائف الإشرافية التي تقوم بها لجان المراجعة التي لم تحقق الأهداف المحددة لها.

3- القصور في إدارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز:

وفي هذا الإطار بينت دراسة (Demyank, 2008) بأن الدافع لحدوث الأزمة هو الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، حيث تمثلت هذه الممارسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي بقصد الحصول على الأرباح والمضاربات في الأسواق المالية، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة نظم إدارة المخاطر، حيث اتضح بأن تقدير وإدارة المخاطر كانت رديئة، وأن الحوافز غير مناسبة.

وترتيباً على ما تقدم، يعتقد الباحثان بأن الأزمة قد زادت الدافع تجاه المطالبة بمزيد من الشفافية والنزاهة كأحد قواعد الحوكمة، فهي تمثل أحد ضمانات الثقة في المعلومات والتقارير من خلال منع التحريف والغش والتلاعب في الحسابات.

ثانياً: التوسع في تطبيق القيمة العادلة استناداً للحكم الشخصي: لقد جاءت آراء الباحثين حول استخدام القيمة العادلة في اتجاهين مختلفين كما يلي:

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعدُّ المعلومات المحاسبية إحدى الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات، سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية منبثقة عنها، حيث تعرف بأنها "مجموعة من الأخبار التي تحمل معارف مطلوبة حول موضوع معين، وذلك من أجل الوصول إلى فهم جيد للمحيط (سردوك، 2004م، ص2)

كما اعتبر (جمعة وآخرون، 2003م، ص7) أن المعلومات المحاسبية هي "عبارة عن تلك البيانات التي تمَّ معالجتها، لاستخدامها في عملية التنبؤ واتخاذ القرارات، كما واعتبر أيضاً أن (كمية) المعلومات المحاسبية كالقوائم المالية مثل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وغيرها من القوائم المالية التي توفر معلومات عن الأداء الفعلي وأنشطة المؤسسة". وحسب النظرة العامة للمعلومات فإنها بيانات وأرقام تم جمعها تتعلق بالماضي والحاضر، وذلك للوصول إلى استنتاجات مفيدة في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة من خلال التنبؤ بالمستقبل.

وفي ضوء التعريفات السابقة، يعرف الباحثان المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من البيانات قد تم معالجتها بصورة صحيحة وملائمة بحيث أصبحت صالحة للاستخدام في العمليات الحالية والمستقبلية لاتخاذ القرارات المختلفة.

أهمية المعلومات المحاسبية:

تتبع أهمية المعلومات المحاسبية من كونها وسيلة وأداة فعالة في اتخاذ القرارات التي يحتاجها المستثمرون، حيث يتطلب منهم الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وذات موثوقية عن الوحدات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها، حيث إن قرارات المستثمرين تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها، ودرجة الثقة فيها، وموضوعية قياسها. (عبد المنعم، 2000م، ص30)

ومما لا شك فيه أن عدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يُعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية والرقابة وتقييم الأداء، حيث إن سلامة القرار

الإداري وفعالته يتوقف بالدرجة الأولى على دقة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار. (جمعة وآخرون، 2003م، ص9-10)

ومن هنا تبدو حاجة المنشآت والمؤسسات إلى معلومات محاسبية دقيقة، بغرض توفير التقارير المناسبة لصانعي القرارات ومتخذيها، حيث يمثل توفير المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسية للتقارير المالية، وذلك لأن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية تساهم في زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات وتوجيه سلوكها لاتخاذ القرار. (المجهلي، 2009م، ص111)

ويرى الباحثان أن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المديرين ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بصورة صحيحة، وبالتالي شكلت أحد الموارد الاقتصادية ذات القيمة، وتحدد قيمتها بمدى موثوقيتها وملاءمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت لبيئة الأعمال، التي تتصف بسرعة التغيير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل، مع المحافظة على وجود تدفق دائم للمعلومات؛ ليستطيع متخذو القرار التخطيط والرقابة على الأعمال، من خلال ما تم التوصل إليه من نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفق النقدي لأي وحدة اقتصادية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعدُّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إحدى المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية، وتشكل المستوى الثاني من مستوياته، حيث تمثل حلقة الوصل بين هدف الإبلاغ المالي من جهة، ومفاهيم الاعتراف والقياس من جهة أخرى، فهي عبارة عن "الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ذات فائدة كبيرة". (Kieso et al, 2007, p. 31)

وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لقائمة المفاهيم رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 2014) فيما يلي:
1- ملائمة المعلومات.

2- إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية).

أولاً: ملاءمة المعلومات المحاسبية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) خاصية الملاءمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية. (صالح، 2009م، ص34)، وتتحقق خاصية الملاءمة عند توافر ما يلي:

أ- التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

ب- القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صور احتمالية عنه.

ج- القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكين مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة، وذلك من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. (الخطيب والقشي، 2004م، ص77)

ثانياً: موثوقية المعلومات المحاسبية:

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال مجموعة من الخصائص الفرعية يتمثل أهمها فيما يلي: (أبو نصار، احميدات، 2009م، ص8-10)

أ- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشآت، أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.

ب- الجوهر قبل الشكل: حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها

تمثلها، فمن الضروري أن تكون عُرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وليس شكلها القانوني فقط.

ج- الحياد: وتعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما للاستخدام العام دون تحيز.

د- الحيطة والحذر (التحفظ): تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر من اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات.

هـ- الاكتمال: حتى تتحقق صفة الموثوقية؛ فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، وإن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة، ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها.

و- القابلية للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

الأزمة المالية العالمية، ومستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية

إن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث إن الأمر بات يتطلب تعاضم مسؤوليات الهيئات الرقابية الحكومية، والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي مناسب لمهنة المحاسبة بهدف زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية التي تعتبر مرتكزاً أساسياً لاتخاذ القرارات خاصة بعد تراجع الثقة فيها إثر حدوث الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، والتي ألحقت الضرر بالاقتصاد الدولي والإقليمي والمحلي بسبب " ضعف الحاكمية فيه أو قصور أو إساءة استخدام المبادئ المحاسبية". (نور، 2003م، ص7)

الدراسة، ويمكن تقسيم الدراسات التي توافرت ارتباطاً بموضوع الدراسة كما يلي:

المحور الأول: دراسات اهتمت بتحليل طبيعة الأزمة المالية العالمية:

هدفت دراسة (صيام، 2009م) إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن هناك تأثيراً واضحاً وصريحاً للحاكمة المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان.

أما الدراسة التي قام بها (المطارنة والصافي، 2009م) هدفت إلى التعرف عن أسباب الأزمة المالية العالمية، وحاولت تقديم حلول ملائمة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع متطلبات البنوك وشركات التأمين عن مستوى دخلها يعتبر من أسباب الأزمة المالية العالمية، والذي أدى إلى إعلان بعضها الإفلاس، حيث قامت معظم البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان المنازل.

كما أوضحت دراسة (السامرائي، 2009م) أهم الأزمات العالمية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الحديثة، وتوصلت الدراسة إلى أن آثار هذه الأزمة لن تبقى محصورة بالجانب المالي فقط، بل ستتعدى إلى الإنتاج والتجارة الدولية وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال والاستثمار العالمي، كما أن الثقة والسيولة لدى البنوك والمؤسسات الاستثمارية كانت من أهم آثار الأزمة، بالإضافة إلى أن الأزمة أدت إلى انخفاض كبير في أسعار المواد الأولية.

وسعت دراسة (عبود، 2009م) إلى تحديد ماهية الأزمة المالية العالمية من منظور اقتصادي ومحاسبي، وتحديد أثر الإفصاح في إدارة الأزمة المالية العالمية، وبناء استراتيجيات في استخدام المعايير والمبادئ المحاسبية للمؤسسات المالية الوطنية للوقاية من الأزمات ومعالجتها، وأوضحت نتائج الدراسة عن وجود ضعف مستوى الثقة بين الشركات العاملة في السوق فيما يرتبط

ولقد شملت تداعيات الأزمة المالية العالمية جميع قطاعات الاقتصاد بوجه عام إلا أن "تداعياتها على القطاع المالي كانت أكثر عمقاً" (الفانك، 2004م)، مما يشير إلى أن قاعدة المعلومات المحاسبية لهذا القطاع لم تمكنه من التنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية، الأمر الذي يثير الشك حول "قدرة المعلومات المحاسبية الحالية في التنبؤ بخطر الإفلاس". (شعيب، 2009م)

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يمكن القول بأن أسباب انهيار الشركات والمؤسسات والبنوك يرجع إلى عدم تطبيق قواعد الحوكمة التي تركز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية في إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الحقيقية عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، كما يشير واقع الأزمة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة المحاسبية السليمة، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية عند إظهار المعلومات المحاسبية حول طبيعة الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات والبنوك، مما يؤدي إلى ضعف قدرتها في توليد التدفقات النقدية التي تساعدها في تحقيق القدرة الكسبية، وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المستحقة تجاه الآخرين، وبالتالي وصول هذه الشركات والمؤسسات إلى الانهيار، وهذا يعني أن هناك نقص في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، مما جعل هذه المعلومات قليلة المنفعة ولا تتسم بالخصائص النوعية وتحديد الملاءمة والموثوقية، ومن ثم عدم كفايتها للتنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية، وكذلك انخفاض مستوى جودتها لتكون أساساً صالحاً لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: الدراسات السابقة

الملاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل كلي أو جزئي، بأنه نال -ولا يزال- اهتمام العديد من الكتاب والباحثين من جوانب وأبعاد مختلفة نظراً للجدل الذي أوجدته الأزمة المالية العالمية حول مهنة المحاسبة ودورها، وعلى الرغم من هذا الاهتمام، إلا أن الدراسات التي تناولت تأثير الأزمة على موثوقية المعلومات المحاسبية كانت قليلة، وتحديدًا في فلسطين - حسب علم الباحثين - مما يضيف تميزاً لهذه

بالأوضاع المالية لها، وفقدان المستثمر الثقة في الأسواق المالية، وعدم ثقته بجدوى الأوراق المالية.

كما كشفت دراسة (السعدي، 2009م) عن أبرز أسباب انهيار بعض الشركات العالمية، والتطرق لتحليل واقع بعض الشركات المنهارة، ومعرفة مدى أثر الانهيارات على مهنة المحاسبة والتدقيق، وتوصلت الدراسة إلى أن انهيار بعض الشركات العالمية يؤدي إلى نتائج إيجابية على المحاسبة والتدقيق بتقليل حالات التلاعب المتعمدة، وذلك نتيجة لظهور معايير جديدة وتطوير لمعايير قديمة، وتضاعف مستوى الاهتمام بمعايير المحاسبة والمراجعة نتيجة للانهيارات المتلاحقة.

وكذلك تناولت دراسة (مطر وآخرون، 2009م) عرض التسلسل التاريخي لحدوث الأزمة، وتحليل أسباب نشوئها وتداعياتها، وعرض الآراء المختلفة حول القيمة العادلة وعلاقتها بتلك الأزمة، ورصد الآراء المؤيدة والمعارضة، وعرض جميع الإجراءات والتدابير المتخذة بسبب تداعيات تلك الأزمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للوقوف على آراء الجهات المختصة، وبينت نتائج الدراسة أن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

في حين تطرقت دراسة (حمدان، 2010م) إلى معرفة أهم آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكيفية التعامل معها، ومعالجة آثارها، وبيان مدى تأثير أرباح هذه الشركات وقيمتها السوقية، وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة، وقد بينت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تراكم الأخطاء والسياسات المالية، وهي ناتجة عن غياب دور الرقابة تزامناً مع غياب الأخلاقيات المهنية، والابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، في الوقت الذي تعاطم فيه استخدام الأدوات المالية المبتكرة.

كما بيّنت دراسة (Cuza, 2011) دور قواعد وأساسيات المحاسبة في تعميق الأزمة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة ليست بريئة من اندلاع الأزمة وانتشارها، وأنها ضخمت وساعدت النمو المتواصل من الوهم، وزيادة قيمة الرصيد من الأصول، كما لعبت دوراً هاماً في زيادة التعرض للشركات في عملية جذب رؤوس الأموال من المؤسسات المالية المختلفة وتسهيل التدفقات النقدية المفرطة، ومع ذلك القيمة العادلة ليست مذنبه في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثاني: دراسات اهتمت بالمعلومات المحاسبية:

هدفت دراسة (سردوك، 2004م) إلى التعرف على مدى إمكانية مساهمة المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها بصحة وبعادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وملامتها لجميع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، وبينت نتائج الدراسة الحاجة إلى تأهيل المؤسسات الاقتصادية في المجال المحاسبي، واعتماد مراجعة الحسابات كوسيلة إثبات لمصداقية هذه المعلومات.

كما تطرقت دراسة (Ronen, 2006) إلى تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركات، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية، وبينت نتائج الدراسة أن التعارض في المصالح المتأصلة بين المراجع والعميل يُعتبر مشكلة كبرى في ظل حوكمة الشركات، كما قدمت الدراسة مقترح إصلاح حوكمة الشركات من خلال تأمين القوائم المالية ضد التضليل فيها بحيث، يُمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين نتيجة اتخاذه قرارات خاطئة بسبب التضليل الموجود في القوائم المالية.

وكذلك أوضحت دراسة (دبلة وبن عيشي، 2008م) أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومات المالية، ونوعية المعلومات المالية المحاسبية وأهميتها على المستويين الجزئي والكلّي، وتوصلت الدراسة إلى أن من إيجابيات الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، كما أكدت على ضرورة توافر أنظمة حوكمة تمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة،

المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على القسم الأول من الدراسات السابقة تبين أن بعضها اهتم بدراسة وتحليل واقع طبيعة الانهيارات المالية العالمية من زوايا وأبعاد مختلفة، مثل: قواعد الحوكمة وأنظمة الرقابة للشركات التي عانت من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، في حين جاءت الدراسات التي تناولها القسم الثاني من الدراسات السابقة؛ لتبين دور وأهمية المعلومات المحاسبية في الشركات، وكذلك أزمة الثقة في هذه المعلومات من قبل مستخدمي القوائم المالية.

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها، أو كيفية بناء قائمة الاستقصاء، وكذلك من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وتختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في أنها تقوم على دراسة وتحليل واقع الأزمة المالية العالمية، ارتباطاً بتأثيرها على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، وهي بذلك جاءت مختلفة ومتميزة عن سابقتها في موضوعها وطبيعتها المشكلة التي تقوم بتحليلها بغرض وضع التصورات والحلول الملائمة لها.

إجراءات الدراسة

وقد تضمنت هذه الإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات:

1- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات

كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين، وبالتالي تمنع صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

في حين تناولت دراسة (Solomon & Brennan, 2008) تحليل واقع مهنة المحاسبة، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين من خلال تقديم معلومات محاسبية غير ملائمة لهم، وقد بينت الدراسة في أحد نتائجها وجود قصور في أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي عكس نفسه على ضعف محتوى المعلومات المحاسبية للنظام المحاسبي.

أما دراسة (Razaee, 2009) فقد اهتمت بتوضيح الطرق الواجب تطبيقها في إعداد المعلومات والتقارير المالية التي تساعد على استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ومهنة المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة لمهنة المراجعة، ويرجع ذلك إلى تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات (المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من الشركات، وأوصت الدراسة بأن استعادة الثقة مرة أخرى يتطلب جهوداً واعية ومدروسة من كل الأطراف وعلى رأسها: واضعي المعايير، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

كما بينت دراسة (أحلاس، 2013م) دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة المخاطر والسيولة في البنوك في قطاع غزة، والتعرف على العلاقة بين السيولة والربحية التي يحققها البنك، ومن ثم تحديد أدوات وأساليب القياس المحاسبية والمالية المناسبة للاعتماد عليها في تقدير مخاطر السيولة، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية تساهم في تحقيق درجة عالية من الملاءمة والثقة بين المستخدمين.

أما دراسة (عباس، 2013م) فقد تطرقت إلى أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، حيث هدفت إلى إظهار مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات في تقاريرها المالية، وكذلك إبراز مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، وقد بينت نتائج الدراسة عدم حرص

جدول (1) توصيف عينة الدراسة					
#	الفرقة	نوع الاستقصاء			
		المرسلة	المستردة	المستجيبة	الصالحة
1	محاسبون ومديرون ماليون	72	62	10	52
2	محاسبون قانونيون	63	57	4	53
	الإجمالي	135	119	14	105
					77.7%

رابعاً: أداة الدراسة

تم إعداد قائمة استقصاء حول تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر قائمة الاستقصاء الأداة الرئيسية الملائمة لجمع البيانات والمعلومات التي يتم تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية عن المستجيب (الوظيفة الحالية، وجهة العمل، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العلمية، والشهادة المهنية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، حيث تتكون قائمة الاستقصاء من (25) فقرة موزعة على (5) محاور رئيسية هي:

المحور الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الرابع: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، ويتكون من (5) فقرات.

والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية من خلال قائمة استقصاء كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (135) خبيراً موزعين على مجموعتين، هما:

المجموعة الأولى: خبراء ماليين من المحاسبين والمدراء الماليين العاملين لدى الشركات المدرجة لدى جمعية رجال الأعمال الفلسطينية بغزة، والبالغ عددهم (72) خبيراً (بحسب إحصائية جمعية رجال الأعمال الفلسطينية بغزة 2016).

المجموعة الثانية: مدققو الحسابات المدرجين في سجلات جمعية مدققو الحسابات القانونيين فرع قطاع غزة، والبالغ عددهم (63) مدقق حسابات (حسب إحصائية جمعية مدققو الحسابات القانونيين الفلسطينية في غزة لعام 2016).

ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة في كل من المجموعتين (كل منهما أقل من 100 فرداً)، لذا تم أخذ مجتمع الدراسة في كل من المجموعتين كعينة دراسة، ومن هذا المنطلق تم توزيع (72) قائمة استقصاء على عينة من الخبراء العاملين في المجال المالي من محاسبين ومديرين ماليين عاملين لدى الشركات المدرجة لدى جمعية رجال الأعمال بقطاع غزة، وتم استعادة (52) قائمة استقصاء صالحة، أي بنسبة (72.2%) من مجتمع المحاسبين والمدراء الماليين، كما تم توزيع (63) قائمة استقصاء على كافة المحاسبين القانونيين المدرجين في سجلات جمعية مدققو الحسابات القانونية الفلسطينية، واستعيد منها (53) قائمة استقصاء صالحة، أي بنسبة (84.1%) من مجتمع المحاسبين القانونيين، والجدول رقم (1) يوضح توصيف عينة الدراسة:

أولاً: صدق المحكمين: تم عرض قائمة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في المجال المحاسبية والاستثمار، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات والتي تم أخذها بعين الاعتبار.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، بالإضافة إلى اتساق كل مجال مع قائمة الاستقصاء، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات قائمة الاستقصاء والدرجة الكلية للمجال نفسه باستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3).

المحور الخامس: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (الثبات) المعلومات المحاسبية، ويتكون من (5) فقرات. لقد تمّ اعتماد مقياس الرتب الخماسي لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود قائمة الاستقصاء كما هو موضح في جدول رقم (2):

جدول (2) درجات مقياس الرتب الخماسي					
الاستجابة	غير مؤثر	مؤثر نادرة	مؤثر بدرجة قليلة	مؤثر بدرجة متوسطة	مؤثر بدرجة كبيرة
الدرجة	1	2	3	4	5

خامساً: صدق وثبات قائمة الاستقصاء:

أ- صدق قائمة الاستقصاء:

يقصد بصدق قائمة الاستقصاء أن تقيس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحثان بالتأكد من صدق قائمة الاستقصاء بثلاث طرق:

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات "مجال أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية" والدرجة الكلية للمجال				
المجال	م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
صدق المعلومات المحاسبية	-1	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة في فترة معينة.	0.813**	0.000
	-2	إن المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية ملائمة لاتخاذ القرارات.	0.846**	0.000
	-3	تعبر التقارير المالية بصدق عن الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة.	0.965**	0.000
	-4	تكمن فائدة المعلومة المحاسبية في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي القرار وزيادة درجة الصدق لديهم.	0.965**	0.000
	-5	يقدم النظام المحاسبي المطبق المتطلبات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية.	0.928**	0.000
أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية.				
			0.863	0.000
المجال	م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
قابلية تحقق المعلومات المحاسبية	-6	توفر التقارير المالية معلومات موضوعية يمكن التحقق من صحتها.	0.892**	0.000
	-7	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية بالحياد	0.829**	0.000

		والبعد عن التحيز .		
0.000	**0.920	التقارير المالية قابلة للتحقق من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر ذو علاقة.	-8	
0.000	**0.853	يمكن التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.	-9	
0.000	**0.879	يمكن للمحاسب أو غيره التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المعززة للعمليات المالية في أي مرحلة.	-10	
0.000	0.932	أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية.		
0.000	**0.810	تتسم التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز لاتخاذ القرارات السليمة.	-11	حيادية المعلومات المحاسبية
0.000	**0.818	لا تحتوي التقارير المالية على معلومات مضللة وهمية أو خاطئة.	-12	
0.000	**0.880	يتوفر في التقارير المالية قدر كافي من الموضوعية.	-13	
0.000	**0.897	تتصف التقارير المالية بحيادية القياس المحاسبي.	-14	
0.000	**0.884	لا تعتبر المعلومات المالية التي تتضمن انخفاضاً في قيمة الأصول معلومات موثوقة لزيادة الحكم الشخصي في كثير من الأمور المتعلقة بتحديد الانخفاض.	-15	
0.000	0.871	أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية.		
0.000	**0.741	تقوم الشركات بمقارنة النتائج الفعلية لأنشطتها ومقارنتها من فترة لأخرى.	-16	مقارنة المعلومات المحاسبية
0.000	**0.847	تساهم المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة.	-17	
0.000	**0.868	تساعد خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع الشركات الأخرى.	-18	
0.000	**0.847	يجب تحديد نوعية المعلومات التي يجب إنتاجها والإفصاح عنها في التقارير المالية.	-19	
0.000	**0.868	تعمل خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في الشركة.	-20	
0.000	0.941	أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.		
0.000	**0.917	انخفاض مستوى الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد عرض التقارير المالية التي تقوم الشركة بإصدارها.	-21	اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية
0.000	**0.901	تأثر الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.	-22	

0.000	**0.823	تنوع أساليب المعالجات المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أقل اتساقاً.	-23
0.000	**0.839	عدم وجود الالتزام الكلي بمبدأ الثبات وفقاً للأسس وطرق محاسبية ملائمة يضعف مستوى اتساق البيانات.	-24
0.000	**0.842	عدم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية يحد من اتساق المعلومات المحاسبية.	-25
0.000	0.661	أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (الثبات) المعلومات المحاسبية.	

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$.

يتضح من النتائج الواردة في جدول رقم (3) ما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:
استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات قائمة الاستقصاء، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4).

- معامل الارتباط بين كل فترة من فقرات قائمة الاستقصاء والمجال الذي تنتمي له دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذه النتيجة تدل على وجود اتساق داخلي قوي بين الفقرات والمجالات التي تنتمي لها.
- معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات قائمة الاستقصاء والقائمة ككل دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وهذه النتيجة تؤكد على وجود اتساق داخلي قوي بين كل مجال وقائمة الاستقصاء ككل.

ثالثاً: الصدق الذاتي: حيث أن الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{الثبات معامل}}$ ،

فإن الصدق الذاتي لقائمة الاستقصاء = $\sqrt{0.982}$ وهذا يعني أن قائمة الاستقصاء لها صدق ذاتي مرتفع = 0.991

ب- ثبات قائمة الاستقصاء

يقصد بثبات قائمة الاستقصاء أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط على نفس العينة، أو بعبارة أخرى أن ثبات قائمة الاستقصاء يعني الاستقرار في نتائج قائمة الاستقصاء، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.
وقد تحقق الباحثان من ثبات قائمة الاستقصاء للدراسة من خلال ما يلي:

#	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
1.	تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية.	5	0.944	0.971
2.	تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية	5	0.921	0.959
3.	تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية.	5	0.909	0.953
4.	تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.	5	0.872	0.933
5.	تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية.	5	0.914	0.956
	جميع مجالات قائمة الاستقصاء	25	0.964	0.982

العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (5):

جدول (5) تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية					
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة
1.	أن المعلومات المحاسبية لا تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة في فترة معينة.	4.84	0.48	96.8	1
2.	أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية غير ملائمة لاتخاذ القرارات.	4.75	0.55	95	2
3.	لا تعبر التقارير المالية بصدق عن الأحداث المالية التي قامت بها الوحدات الاقتصادية خلال فترة معينة.	4.62	0.58	92.4	3
4.	لا تساهم المعلومات المحاسبية في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي القرار وزيادة درجة الصدق لديهم.	4.62	0.58	92.4	3
5.	لا يقدم النظام المحاسبي المطبق المتطلبات اللازمة من معلومات لمستخدمي التقارير المالية.	4.56	0.63	91.2	5
	جميع فقرات المجال معاً	4.67	2.56	93.4	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

ينضح من الجدول السابق رقم (5) ما يلي:

- أن الأزمة المالية العالمية تؤثر على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط

*الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال، حيث تتراوح بين (0.872، 0.944)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات قائمة الاستقصاء (0.964)، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.933، 0.971)، كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات قائمة الاستقصاء (0.982) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات قائمة الاستقصاء للدراسة، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة قائمة الاستقصاء وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- التكرار، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، وإفادة الباحثان في وصف عينة الدراسة.

2- صدق الاتساق الداخلي، والصدق الذاتي.

3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات قائمة الاستقصاء.

4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

أولاً: نتائج الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة، حيث ينص على:

ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وترتيب كل فقرة من فقرات المجال الأول لقائمة الاستقصاء والمتعلقة بتأثير الأزمة المالية

السابقة التي أجريت في هذا المجال كالدراسة التي قام بها (عبود، 2009م)، و (السعدي، 2009م)، و (حمدان، 2010م)، و (Guza, 2011)، و (Razaee, 2009).

ثانياً: نتائج الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة، حيث ينص على:

ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي وترتيب كل فقرة من فقرات المجال الثاني لقائمة الاستقصاء والمتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (6):

جدول (6) تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية					
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة
6.	لا توفر التقارير المالية معلومات موضوعية يمكن التحقق من صحتها.	4.76	0.43	95.2	2
7.	تفتقد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى الحياد والبعد عن التحيز.	4.76	0.43	95.2	2
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة
8.	التقارير المالية الصادرة غير قابلة للتحقق من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر ذو علاقة.	4.76	0.53	95.2	2
9.	يصعب التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلى نفس	4.76	0.52	95.2	2

الكلّي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجال الأول لقائمة الاستقصاء (4.67) وانحراف معياري (2.56)، وبوزن نسبي مقداره (93.4%)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود تأثير كبير للأزمة المالية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية.

- وجود تقارب في المتوسطات الحسابية بين فقرات هذا المجال، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.56 - 4.84) بالإضافة إلى وجود تقارب في الانحرافات المعيارية لهذه الفقرات، حيث تراوحت بين (0.48 - 0.63) وهذا يعني عدم انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة عن المتوسطات الحسابية بشكل كبير.

- احتلت فقرة "أن المعلومات المحاسبية لا تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة في فترة معينة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.84)، وانحراف معياري (0.48)، وبوزن نسبي (96.8%)، وهي مؤثرة بدرجة كبيرة، في حين جاءت فقرة "لا يقدم النظام المحاسبي المطبق المتطلبات اللازمة من بيانات ومعلومات لمستخدمي التقارير المالية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.56)، وانحراف معياري (0.63)، وبوزن نسبي (93.4%)، وهي أيضاً مؤثرة بدرجة كبيرة.

يتضح في ضوء النتائج السابقة وجود تأثير كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية، وأن هذا التأثير جاء سلبياً، وبذلك تكون قد تمت الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بوجود تداعيات سلبية للأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات تعود إلى أن المعلومات المحاسبية قد خضعت إلى ممارسات محاسبية غير مرغوب فيها، مما أدى إلى ضعف محتواها، وجعلها لا تعبر عن حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات والشركات، وبالتالي عدم صلاحيتها لتكون أساساً لاتخاذ القرارات المستقبلية للفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات

باقي الفقرات بنفس المتوسط حسابي (4.78)، وبـنفس الوزن النسبي (95.2%).

يتبين من خلال النتائج السابقة وجود تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية، وبذلك تكون قد تمت الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة. ويمكن القول بأن هذه النتائج تعود إلى وجود أوجه ضعف وقصور في مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، والتي تمثلت في عدم وجود مستندات معززة للعمليات المالية، وكذلك عدم إجراء القياس المحاسبي الصحيح الذي يستند إلى أسس ومعايير محاسبية ملائمة، وقد عكست أوجه الضعف والقصور في مدخلات النظام المحاسبي آثارها السلبية على طبيعة مخرجات النظام المحاسبي من بيانات ومعلومات محاسبية مما جعلها لا تصلح بأن تكون أساساً للتنبؤ بالأحداث المالية في المستقبل، نظراً لأنها لا تتسم بالقابلية للتحقق، وتتفق ما توصلت إليه هذه الدراسة في هذا المجال مع دراسة كل من (Solomon & Brennan, 2008)، و(أحلاسة، 2013م).

ثالثاً: نتائج الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، حيث ينص على:

ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وترتيب كل فقرة من فقرات المجال الثالث لقائمة الاستقصاء والمتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية على حيادية المعلومات المحاسبية فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (7)

جدول (7) تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية					
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
11	لا تتسم المعلومات المحاسبية بالحيادية وعدم التحيز لاتخاذ القرارات السليمة	4.68	0.51	93.6	3
12	تحتوي التقارير المالية على	4.68	0.51	93.6	3

القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.				
يتعذر على المحاسب أو غيره التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المعززة للعمليات المالية في أي مرحلة.	10	4.78	0.52	95.2
جميع فقرات المجال معاً		4.77	2.12	95.4

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من الجدول السابق رقم (6) ما يلي:

- أن الأزمة المالية العالمية تؤثر على مستقبل تحقق المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني لقائمة الاستقصاء (4.77)، وانحراف معياري (2.12)، وبوزن نسبي (95.4)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود تأثير كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية.
- وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية بين فقرات هذا المجال، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.78 - 4.76)، وهذا التقارب في المتوسطات أدى لعدم انحراف استجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي بدرجة كبيرة، لذا جاءت الانحرافات المعيارية متقاربة فقد تراوحت ما بين (0.43 - 0.53).
- احتلت فقرة "يتعذر على المحاسب أو غيره التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المعززة للعمليات المالية في أي مرحلة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.78)، وانحراف معياري (0.52)، ووزن نسبي (95.2%)، بينما جاءت

حسابي (4.67)، وانحراف معياري (0.65)، وبوزن نسبي (93.4%)، وهي مؤثرة أيضاً بدرجة كبيرة على الأزمة المالية العالمية.

يتضح في ضوء النتائج السابقة وجود تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية، وبذلك تكون قد تمت الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

ويرى الباحثان بأن هذه النتيجة تعود لعدم استخدام أفضل أساليب القياس المحاسبي وهو القياس المباشر الذي يعبر عن حقيقة الأحداث المالية، وكذلك الإفراط في استخدام أسلوب الحكم الشخصي في القياس المحاسبي، مما أتاح المجال للتلاعب في قيم الأصول والخصوم، الأمر الذي أفقد المعلومات المحاسبية حياديتها، ومن ثم عدم الارتكاز عليها عند اتخاذ قرارات في المدى الطويل، وقد يكون ذلك لخدمة أهداف وغايات الإدارة في بعض الأحيان، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة كل من (Razae, 2009)، و(دبلة وبن عيشي، 2008م).

رابعاً: نتائج الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، حيث ينص على:

ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي وترتيب كل فقرة من فقرات المجال الرابع لقائمة الاستقصاء والمتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (8):

جدول (8) تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية				
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
16	لاتقوم الشركات بمقارنة النتائج الفعلية لأنشطتها ومقارنتها من فترة لأخرى.	4.65	0.68	93
17	لم تساهم المعلومات المحاسبية	4.71	0.60	94.2

#	معلومات مضللة وهمية أو خاطئة.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
13	افتقار المعلومات المحاسبية للقدر الكافي من الموضوعية.	4.67	0.65	93.4
14	لا تتصف التقارير المالية بحيادية القياس المحاسبي.	4.73	0.56	94.6
15	لا تعتبر المعلومات المالية التي تتضمن انخفاضاً في قيمة الأصول معلومات موثوقة لزيادة الحكم الشخصي في كثير من الأمور المتعلقة بتحديد الانخفاض.	4.74	0.54	94.8
	جميع فقرات المجال معاً	4.69	2.37	93.8

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من الجدول السابق رقم (7) مايلي:

أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على حيادية المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجال الثالث لقائمة الاستقصاء (4.69)، وانحراف معياري (2.37)، وبوزن نسبي (93.8)، وهذا يؤكد على وجود تأثير كبير للأزمة المالية العالمية بالسلب على حيادية المعلومات المحاسبية.

- وجود تقارب في المتوسطات الحسابية بين فقرات هذا المجال، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.67 - 4.74)، وهذا التقارب في المتوسطات أدى لعدم وجود انحراف لاستجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي بدرجة كبيرة، لذا جاءت الانحرافات المعيارية متقاربة فقد تراوحت ما بين (0.51 - 0.65).

- احتلت فقرة "لا تعتبر المعلومات المالية التي تتضمن انخفاضاً في قيمة الأصول معلومات موثوقة لزيادة الحكم الشخصي في كثير من الأمور المتعلقة بتحديد الانخفاض" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.74)، وانحراف معياري (0.54)، وبوزن نسبي (94.8%)، وهي مؤثرة بدرجة كبيرة على الأزمة المالية العالمية، بينما جاءت فقرة "افتقار التقارير المالية للقدر الكافي من الموضوعية" في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط

بدرجة كبيرة على الأزمة المالية العالمية، بينما جاءت فقرة "لا تقوم الشركات بمقارنة النتائج الفعلية لأنشطتها ومقارنتها من فترة لأخرى." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.65)، وبانحراف معياري (0.68)، وبوزن نسبي (93%)، وهي أيضاً مؤثرة بدرجة كبيرة على الأزمة المالية العالمية.

يتضح في ضوء النتائج السابقة وجود تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وبذلك تكون قد تمت الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة.

ويرى الباحثان بأن مخرجات النظام المحاسبي لم تكن محددة وواضحة من حيث الكم والكيف للفترات المالية المتعاقبة، مما جعل قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة عملية غير مجدية، وقليلة المنفعة نظراً لارتكازها إلى معلومات غير مناسبة، وانخفاض مستوى منفعتها في المنظور الاستراتيجي، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة كل من (Solomon & Brennan, 2008)، و(دبلة وبن عيشي، 2008م).

خامساً: نتائج الإجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة، حيث ينص على:

ما تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وترتيب كل فقرة من فقرات المجال الخامس لقائمة الاستقصاء والمتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية على اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (9):

جدول (9) تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية				
#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
21	تأثر الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.	4.68	0.63	93.6

				في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة.
18	لم تساعد خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع الشركات الأخرى.	4.71	0.60	94.2
19	لم يتم تحديد نوعية المعلومات التي يجب إنتاجها والإفصاح عنها في التقارير المالية.	4.82	0.42	96.4
20	لم تؤد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية دورها في قياس الالتزامات وحقوق الملكية في الشركة.	4.81	0.42	96.2
جميع فقرات المجال معاً		4.74	2.24	94.8

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من الجدول السابق رقم (8) مايلي:

أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجال الرابع لقائمة الاستقصاء (4.74)، وانحراف معياري (2.24)، وبوزن نسبي (94.8)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود تأثير سلبي كبير على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

- وجود تقارب في المتوسطات الحسابية بين فقرات المجال الرابع لقائمة الاستقصاء، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.82 - 4.65)، وهذا التقارب في المتوسطات أدى لعدم وجود انحراف لاستجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي بدرجة كبيرة، لذا جاءت الانحرافات المعيارية متقاربة فقد تراوحت ما بين (0.65 - 0.42).

- احتلت فقرة "لم يتم تحديد نوعية المعلومات التي يجب إنتاجها والإفصاح عنها في التقارير المالية." المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.82)، وبانحراف معياري (0.42)، وبوزن نسبي (96.4%)، وهي بذلك مؤثرة

22	4.66	0.66	93.2	3	تنوع أساليب المعالجات المحاسبية للأصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية أقل اتساقاً.
23	4.63	0.70	92.6	4	عدم وجود الالتزام الكلي بمبدأ الثبات وفقاً لأسس وطرق محاسبية ملائمة يضعف مستوى اتساق البيانات.
24	4.62	0.71	92.4	5	عدم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية يحد من اتساق المعلومات المحاسبية.
25	4.70	0.64	94	1	انخفاض مستوى الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد عرض التقارير المالية التي تقوم الشركة بإصدارها.
جميع فقرات المجال معاً		2.88	93.2		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن عدم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض القوائم المالية يُصعّب من اكتشاف الأخطاء المحاسبية، وهذا ما لجأت إليه بعض الشركات بهدف إخفاء حقيقة الأوضاع المالية بها، وبالتالي عدم تحقيقها للمنفعة اللازمة عند صياغة الخطط والاستراتيجيات، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة كل من (حمدان، 2010م)، و(عبود، 2009م).

التوصيات والمقترحات:

أولاً- التوصيات:

في ضوء ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:

- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل صدق المعلومات المحاسبية، وفي ضوء هذه النتيجة يوصي الباحثان بضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية المختلفة بأن تعبر معلوماتها المحاسبية بصدق عن الأحداث والعمليات المالية.
- وتوصلت الدراسة أيضاً لوجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية تحقق المعلومات المحاسبية، وفي هذا السياق يوصي الباحثان بضرورة تعزيز نقاط القوة في مدخلات النظام المحاسبي الأمر الذي ينعكس إيجابياً بالثقة في مخرجات هذا النظام من بيانات ومعلومات ويجعلها صالحة للتطبيق وللتنبؤ بالأحداث المالية في المستقبل.
- كما توصلت الدراسة لنتيجة وجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل حيادية المعلومات المحاسبية، وفي ضوء هذه النتيجة يوصي الباحثان بضرورة العمل على زيادة اهتمام الوحدات الاقتصادية بعرض وتقديم معلوماتها المحاسبية بصورة ثابتة، وبشكل منسق، مما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقيتها.
- وقد توصلت الدراسة لنتيجة وجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وفي ظل هذه النتيجة يوصي

- جاءت النسبة الكلية لمجال تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية (93.2%)، وهذه النسبة تدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود تأثير كبير للأزمة المالية على اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية.
- احتلت فقرة "انخفاض مستوى الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد عرض التقارير المالية التي تقوم الشركة بإصدارها" المرتبة الأولى بوزن نسبي (94%)، وهي مؤثرة بدرجة كبيرة على الأزمة المالية العالمية، بينما جاءت فقرة "عدم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية يحد من اتساق المعلومات المحاسبية" في المرتبة الأخيرة بنسبة (92.4%)، وهي أيضاً لها تأثير كبير على الأزمة المالية العالمية.
- يتضح في ضوء النتائج السابقة وجود تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق (ثبات) المعلومات المحاسبية، وبذلك تكون قد تمت الإجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة.

تحيز لأي طرف، مما يساعد في زيادة مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية.

ثانياً: المقترحات:

في ضوء النتائج والتوصيات السابقة، يقترح الباحثان إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية والمكتملة لمشكلة هذه الدراسة من جوانب مختلفة، مثل:

- 1- دور المعلومات المحاسبية من المنظور الاستراتيجي في الحد من التعثر المالي للشركات.
- 2- أثر استخدام أساليب المحاسبة الادارية الحديثة في تطوير استراتيجيات الشركات لمواجهة الأزمات المالية.
- 3- درجة تأثير المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان لنشاط التمويل العقاري في إطار المعايير المحاسبية الدولية.
- 4- دور المعلومات المحاسبية من المنظور الاستراتيجي في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية

- ابراهيم، أحمد ابراهيم (2003م). إدارة الأزمة: منظور عالمي"، الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لنديا النشر والطباعة.
- أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2009م). "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية"، الطبعة 2، عمان: دار وائل للنشر.
- أحلاسه، نصر (2013م). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- البصيري، فهد محيسن (2009م، 13-14 مارس). "مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، بيروت.
- جمعة، أحمد حلمي والعريبي، عصام فهد والزعبي، زياد أحمد (2003م). نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر"، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الباحثان بضرورة التركيز على تقديم المعلومات المحاسبية لتكون صالحة للمقارنة، مما يُمكن من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الوحدة الاقتصادية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، ورفع كفاءة تحسين مستوى التخطيط.

- كما توصلت الدراسة لنتيجة وجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل اتساق أو ثبات المعلومات المحاسبية، وفي ظل هذه النتيجة يوصي الباحثان بضرورة العمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وتفعيل دور الحوكمة في الوحدات الاقتصادية بهدف تحسين عرض القوائم المالية، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية، مما يساهم في ملائمة وموثوقية المعلومات، وزيادة قدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وبالتالي ترشيد اتخاذ القرارات.
- وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي كبير للأزمة المالية العالمية على مستقبل خاصية الموثوقية كخاصية رئيسة من خصائص المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تأثر مكوناتها من خصائص فرعية (الصدق - القابلية للتحقق - الحيادية - القابلية للمقارنة - الاتساق أو الثبات)، وفي ظل هذه النتيجة يوصي الباحثان بضرورة العمل على تفعيل كفاءة وفعالية النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية، بحيث تتضمن وجود المستندات المالية الثبوتية التي تؤكد سلامة وصحة حدوث العمليات المالية فيها، مما يسهل تعزيز ثقة الأطراف ذوي العلاقة في محتوى المعلومات المحاسبية.
- وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود أوجه ضعف وقصور في مخرجات الأنظمة المحاسبية المطبقة في العديد من الوحدات الاقتصادية، ومن أهمها عدم صلاحية مخرجات هذه الأنظمة من بيانات ومعلومات محاسبية لعملية اتخاذ القرارات، وفي ضوء هذه النتيجة يوصي الباحثان بضرورة إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جميع الأطراف المستفيدة منها، وتقديمها للاستخدام العام دون

- حمدان، شذى ربحي (2010م). *آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان -دراسة اختبارية-* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الخطيب، حازم والقشي، ظاهر (2004م). "توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثره على الدخل"، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، المجلد 2، العدد 2.
- دبله، فاتح وبن عيشي، بشير (2008م). "حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومات المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- الزيانت، علي وخرابشة، فارس (2013م). "أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية -حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (21)، 1.
- السامرائي، قحطان (2009م، 11-13 يوليو). "اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن.
- سردوك، فاتح (2004م). *لور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية-*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- السعدي، إبراهيم (2009م، 11-13 يوليو). "أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية في جامعة الإسراء، عمان.
- شبيب، شنوف (2009م، 5-6 مايو). "مداخلة حول الأزمة المالية العالمية-مبررات وضوابط الهندسة المالية للنظام الاقتصادي العالمي العادل"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر.
- صالح، رضا ابراهيم (2009م). "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، (46) 2.
- صيام، أحمد زكريا (2009م، يوليو). "دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان"، مجلة علوم إنسانية، العدد (42)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- عباس، أحلام (2013م). *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية*، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- عبد الله، متعب (2008م). "تأثير الأزمة المالية العالمية على القضايا العسكرية والأمنية"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السعودية، الرياض، العدد 95.
- عبد المنعم، محمد (2000م). "ربط المعلومات بالمتطلبات الأساسية للنماذج الاقتصادية"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبين، العدد 24.
- عبود، سالم (2009م). *الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، المؤتمر العلمي الثالث، عمان*.
- العجمي، مناع فهيد (2011م). *أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، التداعيات، والحلول*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- عواد، روجي (2010م). *محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- الفانك، فهد (2009م). "الأزمة المالية : هل أفاد الأردن؟" مقال نشر في جريدة الرأي.
- المجهلي، ناصر محمد (2009م). "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجزائر.
- المسحال، بسمة حسن (2014م). *لور استقلالية مراجع الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة، وأثرها على*

- Evidence from Financial Institutions Worldwide"*, Working Paper, April, 2009, from www.ssrn.com.
- Haldeman, Robert G. (2006), "Fact, Fiction, and fair value accounting at Enron", *The CPA Journal*; Nov; 76, 11; ABI/INFORM Global, p: 14.
 - Jickling, Bob, and Arjen EJ Wals. (2008), "Globalization and environmental education: Looking beyond sustainable development." *Journal of Curriculum Studies* 40.1, 1-21.
 - Journal Volume No, 20, P: 1-9.
 - Khanchel, Imen (2007), "Corporate Governance Measurement and determinat analysis: *Managarial Auditing Journal*, Vol. 22, No, 8 PP.740-760.
 - Kieso, Donald. E, et al (2007), " *Intermediate Accounting*", 12th, John wiley and sons Inc., New York, USA.
 - Mardjono, A (2005), " A Tell of coporate Governance : lesson Why Firms Fails, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20, No. 4, PP 272-283.
 - Mishkin Frederic S. & Eakins, Stanley G. (2000), *-Financial Market Wesley Longman Inc.* 3rd, ed, U.S.A.
 - Rezaee, Z. (2009), "Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", *Managerial Auditing Journal*, Vo.19, No.1, pp.134-148.
 - Ronen, Joshua (2006), " Approach corporate governance reform: Financial Statements insurance", *Journal of Engineering and Technology Management*, Vo. 23, No. 1-2, P. 130-146.
 - Solomon, Jill F and Brennan, Niamh M. (2008), "Corporate Governance, Accountability and Mechanism of Accountability: An Overview", *Accounting, Auditing and Accountability*, Vol.21, No.7.
 - Trussel, John M., Rose Laura C., (2009), "Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis", *The CPA Journal*; Jun; 79, 6; ABI/INFORM Global, p: 26.
- مصدقية المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- المطارنة، بشار والصافي، وليد (2009م، 11-13 يوليو). "الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق"، جامعة الإسراء، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن
 - مطر، محمد ونور، عبد الناصر والقشي، طاهر (2009م، 28-29 ابريل). "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول " التحديات والآفاق المستقبلية "، كلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء، الأردن.
 - المناصير، علي والكساسبة، وصفي (2009م). "الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج " كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.
 - نور، أحمد (2003م). "المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية"، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- ثانياً- المراجع الأجنبية
- Barlev, B., Haddad, J.R. (2003), *Fair value accounting and the management of the firm*: Critical Perspectives on Accounting 14(4).
 - Benston George J, (2006), "Fair-value accounting: A cautionary, tale from Enron", *Journal of Accounting and Public Policy* 25.
 - Cuza, Alexandru Ioan (2011), "The role of accounting in the global financial crisis Assumptions and realities", *Euro Economica*, Vol 29, No 3.
 - Demyank, Y., Hemert, O. V. (2008), "Understanding the Subprime Mortgage Crisis", Federal Reserve Bank of St. Louis, USA.
 - Erkens D., M. Hung & P. Matos (2009), " *Coporate Governance in Recent Financial Crisis:*